مستقبل النظام
الإقتصادي الاسلامي إلى اين ؟

The Future of
Islamic Economy, To Where?

دكتور

فؤاد عبد اللطيف عثمان احمد

أستاذ مشارك / كلية الحقوق

جامعة فيلادلفيا

عمان/الاردن

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

المقدمة

مشكلة البحث: منذ قرن ونصف استحوذت الرأسمالية على مفاصل النظام الأقتصادي العالمي، بالتزامن مع ظهور الشيوعية والاشتراكية المعادية للرأسمالية، ولكن الشيوعية لم تصمد طويلا، فقد انتهت ونظامها الاقتصادي مع نهاية الاتحاد السوفيتي، وظن الرأسماليون ان ذلك نصر دائم لمبادئهم، فتمادوا الى ان جاءت ضربة قاصمة للظهر عام 2009، عندما انهار الاقتصاد الامريكي الى درجة ان مئات من البنوك والشركات الامريكية الكبرى اعلنت افلاسها، واخذ بعض الاقتصاديين في البحث عن مخرج سليم، يبعد عنهم عظم الفاجعة، فلم يجدوا طريقا سوى النظام الاقتصادي الاسلامي، الذي ينتشر العمل به في كثير من مصارف اوروبا وكندا وامريكا، وهي الفكرة التي باركها بابا الفاتيكان، وتبناها منافس الرئيس الامريكي الحالي (اوباما) في حملته الانتخابية حين دعا الى الرجوع الى الذهب،كمعيار للقوة الاقتصادية، فهل النظام الاقتصادي الاسلامي قادر حقا على انتشال البشرية من براثن الرأسمالية القذرة وبث روح الامل والتفاؤل والتعافي في مجتمعات اصابتها خيبة الامل ؟ والايام حبلى، قد تلد من يعيدها الى تالد عهدها، وصحيح منهاجها.

اهداف البحث : الوقوف على مواطن واسباب النفور من الرأسمالية، التي بهرت بعض العقول في اول عهدها، و الاستفادة من الماضي الذي جعل من العالم باسره بأيدي طغمة من المرابين، تحت مسمى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مع بيان عدالة وقوامة النظام الاقتصادي الاسلامي وصلاحيته لكل زمان ومكان.

منهج البحث : يتطلب البحث اعتماد المنهج الاستقرائي، و التحليل لكافة النصوص و الموضوعات المعروضة في خطة البحث ، بغرض الوصول الى الحقيقة المنشودة مع الابتعاد عن جميع انواع الانحياز الظالم، أو الانجراف وراء هوى النفس، للوصول الى الاحكام والاراء السديدة.

University Of Sadat City

مراجع البحث : ان الكتابات في الاقتصاد الاسلامي أو الاقتصاد الرأسمالي، هي من الكثرة بحيث يصعب استقصاؤها، وبخاصة في بحث كهذا، ولكن امانة البحث العلمي تقتضي ان تستقى المعلومات عن كل واحد من النظامين من كتب جهابذة وعلماء هذا النظام او ذاك، فلا نسمح لاي طرف بأن يكون هو الحاكم والجلاد، فلا يؤخذ عيب ولا سلبية الامن افواه ابناء هذا النظام او ذاك.

آليات البحث : تعتمد على ضبط الايات القرأنية وتخريج الاحاديث النبوية الشريفة، و الرجوع الى معاجم اللغة، وكتب الاقتصاد الاسلامي وكتب الاقتصاد الرأسمالي، وغيرها من الكتب التي نحتاج اليها للدراسة، سواء كانت قديمة أو حديثة، بحيث يتم عرض وجهات نظر مختلفة، يمكن ان يظهر من خلالها طريق الحق والمنهج السليم.

اجراءات الدراسة: بدأت بتحديد المراجع، والكتب المتعلقة بموضوع البحث ومفرداته، بشكل يضمن لي وللقارئ، رسم صورة واضحة المعالم في كلا الاتجاهين، طمعا في الوصول الى نتائج، تخدم الامة الاسلامية خاصة، و الانسانية عامة.

الدراسات السابقة : يعتبر هذا الموضوع من اكثر الموضوعات التي كتب فيها العلماء، من الاقتصاديين الغربيين ومن المسلمين، كل بحسب توجهه ونظرته الى مكانة المال، ودوره في الاقتصاد والنماء والنقد، ووسائل الوصول الى ذلك بحسب عقيدة الكاتب، فاستقصاء جميع ما كتب امر ليس بالسهل، ولكن المستجدات تفرض علينا ان نستغل الفرص، لنبين بعض الحقائق التي كانت موجودة، ولكن كثيرا من الزخارف التي تبديها ثقافة الرأسمالية، كانت تطغى على وجودها وأهميتها.

يجمع كتاب الاقتصاد – حتى المعادون منهم للرأسمالية، وعلى رأسهم كارل ماركس – على أن الرأسمالية في نشأتها خطوة تقدمية جبارة، وأنها قدمت للبشرية خدمات جلى في مختلف مجالات الحياة، حيث زادت في الإنتاج، وأصلحت وسائل المواصلات واستغلت

University Of Sadat City

موارد الطبيعة على نطاق واسع لم يكن متاحا من قبل، ورفعت مستوى الحياة بالنسبة لطبقة العمال،عما كانوا عليه في عهد الاعتماد الكلي على الزراعة1.

ويوضح الاقتصادي (غالبريت) أن أفضل نظام اقتصادي، هو النظام الذي يفي بمعظم ما يريده الناس 2 ولما كان النظام الرأسمالي قد أذهل البشرية، بما قدمه من اختراعات وعلى رأسها الآلة، وما وصل إليه من الرفاه والغنى، الذي لم يسبق له مثيل عبر التاريخ، فإن كثيرامن الشعوب انساقت وراء هذا النظام، ظنا " منها أن باستطاعتها الوصول إلى ما وصلت إليه دول الإقطاع، والديمقراطيات الغربية – من غير تمعن فيما جره هذا النظام من ويلات للإنسانية، لحساب شرذمة قليلة من المتسلطين، الذين أتقنوا فن اللعبة، واستطاعوا أن يحولوا باطلهم إلى حق، وأن يسحقوا كل معارض لهم 3 وأن يخرجوا الناس من التدين إلى التفلت، ومن الشرف والعفة إلى العشق والبغاء المرخص، تحت راية (الحرية) المظلومة، وأن يسوقوا الناس عمالا في مصانعهم، بأدنى الأجور سوق الراعي لغنمه، من غير شفقة ولا رحمة، وأن يصوروا المادة والمال على أنهما الهين من دون الله، ساعدهم في ذلك رجال سلطة دنيوية ورجال دين وكهنوت . والمسلمون هم جزء من البشرية المهزومة، التي اكتوت بنار الاستعمار، وانتهبت خيراتها، وسلبت إرادتها، وتكالبت عليها الأمم .

وتداعت عليها تداعي الأكلة على قصعتها، قد انبهرت بما حققته الرأسمالية، وظنوا أن لا تطور لهم ولا تقدم، بدون الانسياب وراء هذا النظام، الذي نادى بالحرية الفردية، وأجاز الملكية الفردية، والديمقراطية في الحكم، وهذه في حد ذاتها أمور أجازها الإسلام، فلا حرج إذن إن نحن أخذنا بالرأسمالية بحذافيرها، لأننا من شدة فقرنا نتوق إلى الغنى، ومن شدة

---

1 محمد قطب– شبهات حول الاسلام - مكتبة وهبة عابدين - القاهرة – ط.خامسة - سنة 1962- ص 67، انظر أيضا محمد قطب– مذاهب فكرية معاصرة - دار الشروق - بيروت – ط.اولى - سنة 1983- ص290 .

2محمد شابرا - نحو نظام نقدي عادل – ص33 .

3 يعتبر اغتيال الرئيس الامريكي جون كندي اكبر دليل على ذلك حيث في الوقت الذي شعر فيه الرأسماليون بان مصالحهم ستمس بعد الاتفاق الذي عقده مع الرئيس خروتشوف قاموا بقتله والتعمية الكاملة على من قتله (مذاهب فكرية معاصرة ص214 بتصرف) .

University Of Sadat City

جوعنا نشتهي لقمة الخبز، ومن شدة مهانتنا فإننا نتطلع إلى الحرية والعدالة والمساواة، وسرنا في الركب، والأعلام الداخلي والخارجي يزين لنا هذاالصنيع، وأموال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي 1 تنهال علينا كقروض ربوية أنهكتنا فوائدها، حتى فاقت كل الدخل القومي، كثير من البلدان ذات المديونية المرتفعة، وعلى رأسها الدول العربية والإسلامية،ولم يسلم من هذه المديونية صديق ولا عدو، كما لم يسلم منها دول النفط أو الغاز، أو دول معادن الذهب واليورانيوم والحديد والنحاس، وتكتمل الحلقة بما أصاب الاقتصاد العالمي في عام 2009 من انهيار اقتصادي لأكبر اقتصاد في العالم (الاقتصاد الأمريكي) وامتد أثر هذا الانهيار إلى الدول الأوروبية وكندا واستراليا،عداك عن الدول التي تسمى(بدول العالم الثالث)، هذا في الوقت الذي كان فيه بعض الكتاب الرأسماليين، يتوقعون للرأسمالية أن تصل إلى ذروة النماء الاقتصادي بين عامي 2012-2014 م ليصل حجم السوق إلى(200) تريليون دولار وذلك بسبب النفوذ المتعاظم للرأسمال (التجاري، البشري، المالي) 2والناتج عن ثورة العمل الإلكتروني، ودمج الأسواق الرأسمالية حول العالم، من خلال الخصخصة المنتشرة في هذه الأيام، وإعادة بناء الشركات، وهو ما يطلق عليه البعض اسم (ما وراء الرأسمالية)، وهذا يؤدي إلى إعادة طرح التساؤل، عن المعاني المتضمنة للسياسة العامة والمجتمعية لاقتصاد عالمي، قام بتحويل الألفية (الثالثة)، من التركيز على العوز الاقتصادي إلى عصر جديد من الفائض الاقتصادي 3.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

---

[1]لسترثورو - ترجمة عزيز سباهي – مستقبل الرأسمالية - دار المدى للثقافة والنشر - دمشق - ط.اولى - سنة 1998- ص 158.

- صندوق النقد الدولي صمم من اجل ان يزود الدول الصناعية الغنية برصيد مؤقت لتسديد ديونها في صورة دفعات، اما البنك الدولي فقد صمم لتمويل المشاريع العامة الحكومية للبنية التحتية .

[2]جريدي ميتز وديفد شندر- تعريب د.محمد رياض الابرش- ما وراء الرأسمالية - مكتبة العبيكان– ط.اولى - سنة 2004- ص27 .

[3]نفس المرجع ص 285 .

وهذا بالتالي سيؤدي إلى عدم استقرار صرف العملات، للسلع الإنتاجية أو الاستهلاكية، ويوجد نوعا من التضخم1، لن يكون تأثيره على المجتمعات الفقيرة فحسب، بل وعلى الغنية،لما يسهم فيه من إيجاد التفاوت الطبقي والاجتماعي، والتوترات وأضعاف الاستثمار الإنتاجي، ومع كل ذلك فما زال الكثيرون، يمتدحون الرأسمالية،حيث يبدو أن تفوق الرجال العمليين على الرجال النظريين، قد أصبح واقعالا بد من التعايش معه، وأصبح من أهم خصائص عصرنا، أن الأفكار ورغم زيفها وتعذر تطبيقها، ورغم أنها أفكار لم يعد يؤمن بها حتى من جاءوا بها، فإنها تتحكم في شؤون الناس، وتسير واثقة فوق الحقائق العنيدة .... ولا يبدو أن السجل التجريبي يشق عباب الضمير، ليحطم هذه التعاويذ2. وهذا ما حمل بعض الكتاب، على وصف الرأسمالية بأنها ليست إلا شيئا من عالم قذر3 كونها تجلب الكراهية في كل العالم، فهي كلمة مرتبطة بالأنانية والاستغلال، وعدم المساواة والإمبريالية والحرب، حتى بدت للعين المتفحصة، كمستنقع للتناقضات الثقافية، فلم يبتسم لها أي شاعر أو فيلسوف أو فنان أو رجل دين، فهي تغلي أو تكتظ بالأرواح المتخاصمة4 وقد ذكر (دانييل بل) في كتابه (التناقضات الثقافية الرأسمالية) سبعة عيوب5 .

فهل مع كل هذه الحقائق الصادرة عن أبناء الرأسمالية،يمكن لها أن تبقى النظام الأفضل، والذي لا يوجد غير منه؟ وهل هناك نظام اخر يمكن له أن يقود العالم والبشرية

1التضخم هو عدم قدرة النقود على القيام بدورها كوحدة حساب عادلة وأمينة وبذلك تكون وحدة قياس غير عادلة للمدفوعات الآجلة لما يلحقها من التآكل الخفي للقوة الشرائية .

2ميخائيل نوفاك - روح الرأسمالية الديمقراطية - ترجمة غالي عودة - دار البشير– عمان - سنة 1989- ص 11 .

3نفس المرجع ص 14، 23 ، 27 بتصرف .

4هي الفساد الناجم عن الوفرة – الاعلان والضعف الاخلاقي – انعدام المسؤولية في البناء الاجتماعي- طبقة طموحة معادية- انحطاط وضع الارستقراطية – الحسد – الذوق (ميخائيل نوفاك - روح الرأسمالية الديمقراطية - ترجمة غالي عودة - دار البشير– عمان - سنة 1989- ص 23 -26) .

5لسترثورو - ترجمة عزيز سباهي – مستقبل الرأسمالية - دار المدى للثقافة والنشر - دمشق - ط.اولى - سنة 1998- ص 17 .

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

إلى العدل والمساواة، والخروج من مستنقعات الربا والزنا والاحتكار والغش، وظلم السلاطين وسطوة أصحاب الثروة ؟؟ خاصة وإن عالم القطب الواحد قد ولى، وظهر الآن عالم متعدد الأقطاب، فقد وضعت صيغة منظمة على الورق باسم (منظمة التجارة العالمية) تتولى تحديد القواعد التي يقوم عليها الاقتصاد الجديد، ذو الأقطاب المتعددة، إلا أن منظمة التجارة العالمية هذه هي بطبيعتها بالذات (منظمة لكل بلد فيها صوت واحد) غير قادرة على رسم الأحكام، أو القواعد الضرورية الجديدة لعالم متعدد الأقطاب، وفي الحقيقة ليس هناك نظام تجاري عالمي، يمكن أن تديره الولايات المتحدة، حتى ولو أرادت هي ذلك[1] إن الإجابة ستكون من جانبنا بنعم، لأن لدينا دينا سماويا منزلا من عند الله ، فيه خبر من قبلنا ونبأ من بعدنا، وما فيه خير لنا وصلاح حالنا، في كل زمان ومكان، فكيف عالج هذا الدين القضايا التي اتهمت بها الرأسمالية، وكيف استطاع أن يفعل ذلك في فترة وجيزة، لا تتجاوز ربع قرن من الزمن، مع أنه لم يكن يملك القوة العسكرية المدمرة، ولا عصا موسى السحرية ؟؟

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

[1] ميخائيل نوفاك - روح الرأسمالية الديمقراطية - ترجمة غالي عودة - دار البشير– عمان - سنة 1989- ص 39

المبحث الاول

مهما اختلفت العلوم والفنون فانها تصب في مصلحة الانسان، ولا يراد بها الا سعادته وتفوقه، وان واجهته مشاكل في هذا العلم او ذاك، فليس ذلك الا انعكاسا لمشكلة الانسان مع نفسه،او مع الظواهر الطبيعية التي اوجدها الله لخدمته، وبقدر ما تتحقق ارادة التغيير، بقدر ما يكون الانسان اقرب الى النجاح، والوصول الى الاهداف والغايات، ولما كان الاقتصاد جزءا هاما في حياة الانسان، مأكلا ومشربا وملبسا، ورفاهية في جميع حالات السلم والحرب، مع ندرة الموارد،او العجز عن استخراجها والاستفادة منها، استهلاكا وتصديرا، فانه من الطبيعي لنا كمسلمين، ان نتساءل ويتساءل غيرنا، هل هناك نظام اقتصادي في الاسلام؟ خاصة ونحن في وقت اصبحت فيه قيم الاشياء مقدرة باليورو والدولار، واضحى التناحر على الثروات والاستئثار بها، علامة مميزة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والى يومنا هذا وقد انقلبت المعايير المعهودة سابقا حيث كانت القوة العسكرية اساسا تتحقق به بقية الاحتياجات.

بينما اليوم صارت القوة الاقتصادية اصلا تتبعه القوة العسكرية، وقد اشار رئيس وزراء بريطانيا السيد ماكميلان الى هذا حين قال: (من حسن الحظ ان النضال الحالي في العالم ليس نضالا عسكريا اساسا، فالاختيار الحقيقي لن يكون في ميدان المعركة بل في الاسواق ..... وهو ما عبر عنه غيره بقوله: لاول مرة في التاريخ تصبح القوة تسير في اعقاب الثروة، بعد ان كانت الثروة تأتي دائما في اعقاب القوة)1.

1سمير الهضيبي- تأملات حول الحل الاسلامي والمشكلة الاقتصادية – الزهراء للاعلام العربي – ط 1 - سنة 1987 - ص 9.

وليست الاجابة على تساؤلنا السابق بالامر المعجز في النظر الاسلامي، لان النظام الاقتصادي بجميع اصوله وفروعه التقريرية والتقديرية، الثابته والمتحركة، هي جزء لا يتجزأ من حياة المسلم، ومن العقيدة التي توجهه لنيل رضا الله في الدنيا والاخرة، وقد لا نجد تقنينا اقتصاديا على غرار ما عليه الامر في الغرب، الا اننا نجد الاسلام يعالج الطبيعة البشرية، فيحد من غلوائها وشهواتها، من خلال فكرة الحلال والحرام، والثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وهذا كله مرهون بمدى تحقيق المال لوظيفته الاجتماعية في المجتمع المسلم، وفق المنظور الاسلامي، الذي يجعل الانسان مجرد وكيل مستخلف، في هذا المال،وان المالك الحقيقي هو الله عز وجل، يقول الله عز وجل: (وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه)1.

كما انه لا يمكن لدولة حكمت العالم ثمانية قرون ونيف، ورعاياها من بيئات ومعتقدات واعراف وتقاليد مختلفة، من غير ان يكون لها نظام اقتصادي دقيق، يراعي جميع الاحتياجات والاذواق، والمطالب لمختلف فئات المجتمع وطبقاته، واذا كان الغرب يتغاضى عن هذه الحقيقة، لدوافع متعددة، فان الحقائق التاريخية الدامغة لا يمكن مدافعتها، او التقليل من شأنها، هذا اضافة الى ان اي نظام ثبت فعاليته في الحضارات السابقة، بشهادة العدو والصديق، لا يمكن التفريط به ونسيانه، شريطة ان يؤخذ النظام كاملا بجميع اصوله وفروعه، وهنا يجب الاعتراف بان العودة ليست بالامر السهل او اللين، لشراسة الهجمة المضادة والمعادية، ولرسوخ الفكر الرأسمالي في اذهان الكثير من المسلمين، الذين درسوا الاقتصاد الرأسمالي في جامعات الغرب، او في الجامعات العربية الاسلامية، على ايدي اولئك الخريجين وتلك المناهج، وهذا ما

[1]سورة الحديد اية رقم 7.

يجعلنا لا نستغرب ما تلاقيه تباشير الصحوة الاسلامية، من تحديات داخلية وخارجية، تقوم على التشكيك في قدرة هذه المؤسسات على الصمود، امام اباطرة المال، وجهابذة النظام الرأسمالي من مفكرين ومستثمرين، مع الاعتراف بوجود اخطاء في التطبيق والادارة، وهذه الاخطاء هي المفتاح الذي يكشف لنا ثمارا تجنبنا التقصير والتخلف ومواطن الضعف، والعمل على مقارعة الحجة بالحجة، من اجل الوصول الى حقيقة ان هذا الكون، لا يمكن ان يحكم بقانون وضعي، تتجاذبه الاهواء والشهوات ، وانه لابد له من قانون يراعي حاجة الفرد الجسدية والروحية، في جو من التنافس الشريف، والايثار، والاعتماد على النفس، والابتعاد عن الربا والاحتكار، وكل ما فيه افساد لروح الاخوة الايمانية والكرامة الانسانية .

يقول الدكتور نور الدين تقي الدين: ان المهمة التي تنتظر المجتمعات الاسلامية ، هي ان تتفحص اوضاعها وتدرس تراثها، للتعرف على مدى امكانية عودتها الى تطبيق الاحكام، في حقاً مهمة شاقة، تتطلب جهودا كبيرة، وفكرا نيرا مخلصاً، تستطيع من خلالهما ابراز صورة واضحة للمجتمع الاسلامي [1]. ولا شك في ان هذا المبتغى لا بد له من رجال مخلصين، يعملون من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي للامة الاسلامية، بعيدا عن الشرذمات التي انشأها المستعمر، لترسيخ الفرقة والاستعباد ونهب ثروات الامه، كما لابد من عودة الاموال الاسلامية المغيبة في دهاليز البنوك الاجنبية، مع عودة العقول والخبرات المهاجرة، والعاملة لصالح اعداء الامة، ووضع استراتيجيات قصيرة الاجل وطويلة الاجل، بغرض الوصول الى صناعات خفيفة وثقيلة، تسد حاجات الامة الاسلامية في مشارق الارض ومغاربها، والامر لا يحتاج

[1] محمد صقر ورفاقه - دور الاقتصاد الاسلامي في احداث نهضة معاصرة – عمان - جمعية الدراسات والبحوث الاسلامية - ط2 - سنة 1986 - ص 10.

الى معجزة ان صدقت النوايا، فالبذرة الحية موجودة، ومسافة الالف ميل تبدأ بخطوة، وقد ابرزت الصحوة الاسلامية ، الجارية في الغالبية العظمى من البلاد الاسلامية، الحاجة الى وضع صورة واضحة ومتكاملة، للبرنامج الذي يقدمه الاسلام لتحقيق السعادة التي يتوخاها الناس، ولحل مختلف المشاكل التي تواجه البشرية الان، ولا سيما على الصعيد الاقتصادي..... وتحقيق التشغيل الكامل، وازالة الفقر وتلبية الحاجات ، بحيث تتقلص الى الحد الادنى حالات التفاوت في الدخل والثروة1.

واذا كان حلا لبعض الغافلين ان يقرر صلاحية الاسلام والشريعه الاسلامية لامور الاخرة وحدها، فقد نسي هؤلاء او تناسوا ان الشرائع مطلوبة لتنظيم حياة الناس في هذه الدنيا يقول تعالى: (لقد ارسلنا رسلنا بالبينات وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط)2 . كما تشير الايات القرأنية الى نوع من التوازن، بين الطاقات الانسانية المتصارعة، والتي يظهر منها تقديم الجانب الروحي على الجانب المادي3، حيث تبدأ بذكر الاول وتعقب بالثاني، يقول تعالى:(وابتغ فيما اتاك الله الدار الاخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا واحسن كما احسن الله اليك)4. ويقول ايضا :(يا ايها الذين امنو اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع)5 .

وبالرجوع الى الدراسات الاقتصادية، المقدمة من كبار انصار المدرسة الرأسمالية المعاصرة،فاننا نجد ان اكثر الكتاب،لم يتفقوا مع (ادم سميث) في تحليله للقانون

---

[1]محمد عمر شابرا – الاسلام والتحدي الاقتصادي – ترجمة محمد زهير السمهوري - عمان – المعهد العالمي للفكر الاسلامي سنة 1996 ص 23.

[2]سورة الحديد اية رقم 25.

[3]الدكتور يوسف محمد العالم - المقاصد العامة للشريعة الاسلامية – امريكا – فرجينيا –المعهد العالمي للفكر الاسلامي سنة 1991 - ص 2.

[4]سورة القصص اية 77.

[5]سورة الجمعة اية رقم 9.

الطبيعي، الذي يسير النظام الاقتصادي تلقائيا، وانما اشاروا الى ضرورة الربط بين الاقتصاد والقيم المجتمعية السائدة، فهذا (جيمس ستيوارد ميل) يرى ان فن (الاقتصاد) لابد ان يستند على افتراضات اخلاقية، وكذلك (كينز) يقترح تقسيم المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الى ثلاثة اقسام ويجعل القسم الثالث(قيم ومعايير اخلاقية) ثم يقول: انه من الواضح ان اي مناقشة عملية لها صبغة اقتصادية، لا يمكن فصلها عن الاخلاق .

ويرى (هيلبرونر) ان التحليل الاقتصادي لا يمكن ان يكون خلوا بشكل كامل من الاعتبارات القيمية او الاحكام المنهجية1 . ويقول عباس محمود العقاد: فاذا ادعى مدع انه ينظر بعين العلم، ولم ينظر الى عقائد الوجدان في النفوس ، وفي الامم وفي اطوار التاريخ،كما ينبغي لها ان تنظر، وكما هي في الواقع حقيقة حية ، شاملة نامية متطورة ، فهو مضلل في نظره ودعواه ، ومثله في ضلاله وادعائه مثل من يحكم على الكائن الحي بعضو ينتزع منه ، ويفصله من سائر اجزائه ثم يقول : هذه هي الحياة2 . لان الحركة الاقتصادية والكسب المالي، اذا لم يضبط بقيم اخلاقية ، كسبا وانفاقا، ينتهي بصاحبه الى الطغيان والاثرة ، والدمار الاجتماعي ، والمال في الاسلام وسيلة لتحقيق رسالة ، وليس هدفا قائما بذاته3 . وهذا يوضح لنا ان موقف الاسلام ، من الانظمة الاقتصادية التي لا ترتبط بالعقيدة، ولا تنطلق من شرع الله، هي انظمة مرفوضة شرعا .

---

[1] د/ محمد احمد صقر – الاقتصاد الاسلامي مفاهيم ومرتكزات - دار النهضة العربية - القاهرة - ط1 - سنة 1978. ص 32-33، 41.

[2] عباس العقاد– الديمقراطية في الاسلام - وزارة الثقافة - مطبعة السفير - عمان - سنة 2015- ص9.

[3] د.رفعت السيد العوضي - في الاقتصاد الاسلامي - رئاسة المحاكم الشرعية – قطر - ط1- سنة1990- كتاب الامة رقم 24 - ص11 .

ولا بد من العمل على تغييرها ،لازالة الاختلالات والتناقضات، والربا والاحتكار ، والانظمة القائمة على الفردية المطلقة (الراسمالية)، او على الغاء الملكية االفردية، طمعا في الوصول الى الشيوعية او الاشتراكية الدولية ، التي تفسر التاريخ البشري تفسيرا ماديا ، لا وجود للخالق فيه ، في حين يبقى الصراع قائما بين الراسماليين والعمال ، ولا يمكن ان يستقر الوضع الا من خلال التوازن ، الذي توجده العقيدة بين دور الراسماليين وبين دور الدولة ،المتمثل في الرقابة على الاسعار ، والتخطيط الاقتصادي ، وتوفير اسواق العمل ، وتوزيع الدخل بعدالة وتؤمن للجميع حياة كريمة ، لا فضل فيها لاحد على اخر ، انطلاقا من الواجب الديني ورابط الاخوة الايمانية والكرامة الانسانية، والشعور بالمسؤلية تجاه الامة والديار والبشرية عامة ، وهذا التصور ينطبق على كل ما تولد من تلك الانظمة، وما نتج عنها من ازمات اقتصادية ، جلبت الويلات إلى العالم باسره ، وليس عام (2009) عنا ببعيد ، حيث اعلن اكثر من اربعمائة بنكا الافلاس في امريكا فقط وتكرار ذلك يمكن ان يحصل في اية لحظة ، ولم يجن العالم من راء هذه الانتكاسة الراسمالية ، الا حروبا ودمارا في افغانستان وبلاد الرافدين وبلاد الشام واليمن وليبيا والصومال ، حيث منابع البترول ، ووفرة الموارد الطبيعية ، والتي تطمح الراسمالية في دوام السيطرة عليها ، وتعويض خسائرها .

وفي ظل هذه الظروف الصعبة ، لا يمكن للاقتصاد الاسلامي ان يتعافى ويستقر الا برفض المخططات الاستعمارية الجديده ، والعمل على اعادة التعامل بالذهب والفضة ، كاساس للثمنية والقيمة ، وهو ما دعا اليه احد منافسي الرئيس الامريكي (اوباما) للفترة الثانية عام2012، مع ضرورة المطالبة بالغاءالمديونية العالمية، وانهاء مهام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث هي اكبر مؤسسات الربا، لدعم الراسمالية في العصر الحديث ، مع ضرورة الاستفادة من النظام الاقتصادي الاسلامي ، كخطوة اولى

University Of Sadat City

على طريق التحرر من عبودية الراسمالية (القذرة) كما يسميها بعض الراسماليين، والعمل على استصلاح الاراضي الزراعية، والعيش من خيراتها بعيدا عن المنح المشبوهة، ووقوف الجميع صفا واحدا امام الظلم والطغيان والفساد ، اي انه لابد من ثورة اقتصادية يقودها العالم الاسلامي، للتخلص من الفساد الاخلاقي بجميع صوره واشكاله، ولا يمكن ان يتم ذلك بين عشية وضحاها،لما يتطلبه الامر من اعادة صياغة المفاهيم والانسان نفسه ، فيما ينعلق بتلبية الحاجات، والادعاء بندرة الموارد ، والترف والاجحاف في استغلال الثروات،التي في باطن الارض او في ظاهرها ، وقد قيل :لو ان الدول الغربية تنازلت شعوبها عن الترف الذي هم فيه ، لاكل جميع سكان الارض وما بقي فقير ،اضف الى ذلك ان ردة الفعل ستكون شرسة من الطرف الاخر ، لما سيلحق بهم من خسائر وفقدان امتيازات ، وعبء هذه المهمة سيطال كل فرد من افراد الامة الاسلامية ، مع ان المسؤولية الاكبر ستحملها ولاة الامر ، وعلماء الامة بعامة واهل الاقتصاد بخاصة ، نسال الله ان يشرح صدورنا لما فيه الخير للجميع ، وان يوفقنالما يحب ويرضى ، وان يسدد خطانا ويملا جوفنا حكمة .....امين.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

المبحث الثاني

تعريف الرأسمالية ونشأتها ومرتكزاتها

المطلب الأول : تعريف الرأسمالية

لقد كان ماكس ويبر على حق، حين التفت إلى روح الرأسمالية الديمقراطية، وبعيدا من الروح الجديدة،فربما كان مستحيلا تعريف الرأسمالية، فسمتها الاقتصادية كما يبدو لا تكفي لتحديد معالمها[1]فهي وإن كان تركيبها اللغوي يدل على الرأس – الذي يمثل الذكاء والتعقل، والمال الذي هو عماد هذا النظام الاقتصادي الديمقراطي، فإن الارتباط بين التغيرات الاقتصادية،والتغيرات الأخلاقية والثقافية، أمر حتمي ووثيق ، وهي بذلك روح التقدم والمغامرة والمجازفة[2]وأشار المؤلف نفسه، في بداية كتابه وسؤاله عن ماهية الرأسمالية الديمقراطية، فقال : هي ما يجلب الكراهية في كل العالم، لارتباطها بالأنانية والاستغلال، وعدم المساواة والإمبريالية والحرب[3].

وجاء تعريفها في المعجم الوسيط: بأنها النظام الاقتصاديالذي يقوم على الملكية الخاصة لموارد الثروة[4] أو هي النظام الذي يحول كرامة الإنسان إلى قيمة تبادلية ، والعلاقات بين الناس إلى علاقات نقدية[5] وعلينا أن نشير هنا، إلى أن كل مصطلح من المصطلحات له معنى خاصا عند واضعيه ، من العلماء أو الأمم والشعوب ، ولا يجوز بحال من الأحوال ، استعمال هذا المصطلح للتدليل على حسن أو سوء أمر، له

---

[1]نفس المرجع ص38 .

[2]نفس المرجع ص 23 .

3احمد حسن الزيات ورفاقه – المعجم الوسيط - المكتبة الاسلامية – بيروت – بلا.ص319 .

4 محمد قطب– مذاهب فكرية معاصرة - دار الشروق - بيروت – ط.اولى - سنة 1983- ص300 .

5 للتعرف على هذا الموضوع ارجع الى كتاب (حكم الاشتراكية في الاسلام لعبد العزيز البدري ص127-159)وانظر الاسلام الممتحن لمؤلفه محمد الحسني ص 146 وما بعدها .

University Of Sadat City

به اتصال من قريب أو بعيد ، وبمعنى أوضح لا يجوز أن تقول: إن الإسلام اشتراكي أو رأسمالي أو ديمقراطي ... الخ ، لأن مثل هذا العمل إنما هو إحساس مهزوز، نابع من الشعور بالضعف، وكأنه يريد أن يقول لخصمه القوي ، إن إسلامنا رأسمالي وديمقراطي، مع علمه بكل ما ذكرناه من عيوب للرأسمالية والإسلام منها براء[1]. ولم تكن كتابتي في هذا الموضوع امرا مستجدا، حيث ان الكتابات في الاقتصاد الاسلامي كثيرة ، والمؤتمرات والندوات المتحدثة عن افضلية النظام الاقتصادي الاسلامي، سواء في كتب[2] او في ابحاث مجامع الفقه الاسلامية ، قد اشبعت الموضوع بحثا ودراسة، مما يشعر بان العلماء المسلمين ، قد ادركوا ان من واجبهم توصيل دعوتهم في مجال الاقتصاد، الى الامم الرأسمالية، التي اكتوت معها بقية دول العالمبنار الربا وادت الى الازمة الاقتصادية العالمية، وجاءت هذه الدراسة لتؤكد صحة دعوى علماء الاقتصاد الاسلامي، مؤيدا ذلك بما نقلت من اقوال لكبار علماء الاقتصاد الرأسمالي، فكان ذلك محاولة لإبراز حقيقة دور الاقتصاد الاسلامي في حياة الامم واثره في ايجاد الطمأنينة والشعور بالأمن الاقتصادي ،لما نجده من صرخات يطلقها ارباب النظام الرأسمالي، محذرين من العواقب الوخيمة، التي سيؤول اليها المجتمع الرأسمالي، اذا استمر شعار: **اغتن، اقترض، انفق، تنعم .**

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

[1]من اهم الكتب في دراسة النظام الاقتصادي الاسلامي ما كتبه الدكتور محمد عمر شابرا في كتابيه:(نحو نظام نقدي عادل ، دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الاسلام) و(الاسلام والتحدي الاقتصادي) .

[2]لسترثورو - ترجمة عزيز سباهي – مستقبل الرأسمالية - دار المدى للثقافة والنشر - دمشق - ط.اولى - سنة 1998- ص26 .

المطلب الثاني

نشأة الرأسمالية

يرى أرسطو أن الرجل الرائع: هو من يهب العطايا وليس من يكدس الثروة ، ويصف شيشرون الرومان: بأنهم شعب يكره الترف الخاص، فيما هم يحبون الرفعة العامة . وهذا ما لا يمكن قوله عن أي مجتمع راهن، فهم لم يبنوا إمبراطورية بقيمنا نحن ، والرومان الذين يعتبرون اليوم لب الرأسمالية، كانوا يدينون القيم التجارية ، والرجل الحر منهم لم يكن يقبل العمل بأجر لأن ذلك كان يهبط بمنزلته، إلى رتبة رجل قريب من العبد ، مثلما أشار إليه شيشرون أيضا حين قال : العامل الأجير خسيس وليس ندا للحر .

وطبقا للقانون والتقاليد، لم يكن بوسع الشيوخ الرومان (السناتور) أن يصبحوا من رجال الأعمال، وإذا ما انصرفوا إلى العمل، كان يتعين عليهم أن يخفوا هذه الأعمال، مستخدمين في الغالب عبيدهم لإدارتها ، وما كان اعتبار الروماني أو هيبته يقرر بدخله أو بدوره في الاقتصاد ، وإنما بنجاحاته العسكرية[1] ولعل انطلاق الرومان من هذا المبدأ وممارستهم له، انما هو نابع من إيمانهم بأن من شروط النجاح والازدهار (أن تتطابق المعتقدات مع الظروف المتاحة)[2].

---

[1] هانس كينغ - تعريب جوزيف معلوف ورفيقه – مشروع اخلاقي عالمي - دار صادر للطباعة – لبنان - ط.اولى - سنة 1998- ص 71 .

- يعترف جميع الاقتصاديين بان اصحاب النظريات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى في اوروبا من ارسطو الى افلاطون وحتى ادم سميث ومرورا بتوما الاكويني اعتبروا الاقتصاد والسياسة دوما في علاقة شاملة مع الاخلاق.

[2] ميخائيل نوفاك - روح الرأسمالية الديمقراطية - ترجمة غالي عودة - دار البشير– عمان - سنة 1989- ص41 .

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

وهكذا تصبح الرأسمالية الديمقراطية، إهانة لكل من المفهومين التقليدي والاشتراكي في المجتمع التوحيدي[1]ومنذ العام 1776 م وهو العام الذي نشر فيه آدم سميث (أبو الرأسمالية) كتابه (استفسار في طبيعة وأسباب ثروة الأمم) وقيام أول جمهورية رأسمالية في الولايات المتحدة ، والرأسمالية تنمو وتبحث في داخل نفسها عن فرص للتحسن ، فالحياة لنظامها أطول بكثير من حياة الأفراد ، وهذا نوع من الغرابة في الرأسمالية، وهو أنها كنظام عقلاني، بدلا من أن تكون وسيلة للغاية الإنسانية ، جعلت نفسها غاية، والمجموعات البشرية والعمال وسيلة لتحقيق أهدافها ، ولتصل إلى أهدافها كان لابد لها أن تكون اقتصادية ، سياسية ، أخلاقية[2].

وقد تأثرت نظرة الرأسمالية العامة، تأثرا كبيرا" بحركة (التنوير) التي امتدت مدة قرنين من الزمن ، حيث كان يستخدم هذا المصطلح كمرادف لعبارة(عصر العقلانية) في شكله المتطرف، رفضا لكثير من المعتقدات المسيحية، ونقيضا لها من بعض الجوانب[3]، ومع أن فساد الكنيسة واستبدادها، قد لعبا دورا مهما لهذا الموقف المناهض للدين، فإن تصرفات رجال الدين والكهنوت، كان أشد أثرا لكونه قد زعزع الثقة عند المؤمنين وعامة النصارى، بكل ما تمثله الكنيسة في العالم الغربي. وهذا ما حمل فولتير على القول (اسحقوا هذا الشيء الشائن طيلة فترة التنوير) ، وذلك لكونه لم يقبل بما أسنده عصر التنوير، من السلطان المطلق البشري ، بحيث نصبوه

[1]تعني بها الرأسمالية استقلالية علم الاقتصاد الوضعي عن أي احكام دينية او مجتمعية بحيث اضفوا على الرأسمالية نوعا من التقديس لا يقف امامه شيء

[2]محمد شابرا – الاسلام والتحدي الاقتصادي - المعهد العالمي للفكر الاسلامي - عمان - ط. اولى - سنة 1996- ص47 .

[3]نفس المرجع - ص48-49 .

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

إلها مكان الله عز وجل وعبارة فولتير المتدين تقول : (لو لم يكن الإله موجودا لكان من اللازم اختراعه)[1].

ومع تلاشي الآثار والمعتقدات الدينية أمام هذه الهجمة الرأسمالية، فقد بحث الرأسماليون عن اله لهم ، وتوصلوا إلى تأليه (المادة) باعتبارها المكون الأزلي والأساسي لهذا الكون ، وفسروا الدين والأخلاق والأسرة، تفسيرا ماديا بمعنى: أن هذه الأمور ليست قيما قائمة بذاتها ، فلا ثبات لها ولا قدسية ، وأنها في ذات الوقت انعكاس للأحوال المادية والاقتصادية القائمة في أي وقت من الأوقات[2].

ومع ظهور البرجوازية برزت أفكار دينية وفلسفية حديثة ، ففي مجال الدين بدأ التأكيد على ضمير الفرد وعلاقة الفرد مع الله مباشرة ، كما احتاجت الرأسمالية إلى تغييرات في الايدولوجيا ، والمسلمات الدينية السائدة ، لاعتبار الجشع مثلا من أشد الخطايا شرا وبعدا عن الله ، ولكن الرأسمالية غدت بحاجة إلى عالم، يصبح فيه الجشع فضيلة والتاجر هو الأقرب إلى الله وصار الفرد في حاجة إلى الاعتقاد، بأنه أو بأنها لا تمتلك أو يمتلك الحق فقط، وإنما واجبه أو واجبها جمع الأموال قدر المستطاع[3] .

---

[1]محمد قطب– مذاهب فكرية معاصره - دار الشروق - بيروت – ط اولى سنة 1983- ص293 بتصرف ،

- وهذا وفق التفسير الذي تقول به (المادية التاريخية) عند كل من هيجل و ماركس ،فهي تصور خاص لقضايا الالوهية والكون والحياة والانسان، وقد جاءت الفلسفه في القرن التاسع عشر، لتقول بسيادة الطبيعة على الدين والعقل، واعتبارها هي الاصل، ويقول مالك بن نبي: من حيث المبدأ المادة هي العلة الاولى لذاتها،وهي ايضا نقطة البدء في ظواهر الطبيعة، وبديهي انه لا يحق لنا ان نعد المادة شيئا عرضيا (حادثا)، اذ انها حينئذ ستكون منبثقة عن بعض الاشياء، أي عن سبب خلق مستقل وهذا يتنافى مع الفرض، واذا وبكل بساطة هي موجودة، وهي ايضا غير مخلوقة - المرجع السابق ص296 - الظاهرة القرآنية ص 79 .

[2]لسترثورو - ترجمة عزيز سباهي – مستقبل الرأسمالية - دار المدى للثقافة والنشر - دمشق - ط.اولى - سنة 1998- ص 23 .

[3]ميخائيل نوفاك - روح الرأسمالية الديمقراطية - ترجمة غالي عودة - دار البشير– عمان - سنة 1989- ص142 .

وقد أثارت هذه الأمور حفيظة الكنيسة والمفكرين، من الكتاب الكاثوليك الذين وصفوا البرجوازية في كتاب وضعوه باسم (المسيحية والبرجوازية) بأنها: نمط من البروتستانتية والكالفينية، مصابة بالمرض الداخلي الذي انتقده رجال دين ... ويعزون إليها فردية زائفة، ويسمونها بالنفعية، ويعتقدون أنها تضع الحب الجنسي الرخيص ، محل العلاقات الجنسية الأصلية[1] ، فنحيب الشعراء والكهنة وعويلهم حول الذنوب والأخطاء السائدة في نظام السوق يدوي عبر التاريخ الفكري ، في حين نجد أن الأصوات المؤيدة أو الصديقة قليلة جدا[2] .

المطلب الثالث

أهم مرتكزات الرأسمالية

إن طبيعة البحث الذي نقوم بكتابته، تفرض علينا عدم الإسهاب في الجانب الرأسمالي ولا في الجانب الإسلامي، ولذلك سنقتصر على بيان بعض أهم المرتكزات، بعيدا عن التفصيل فنقول :

1)- إن من أهم المرتكزات في النظام الاقتصادي الرأسمالي[3] الفردية المطلقة، ولو كان على حساب المصلحة العامة : يزعم واضعو الرأسمالية ومهندسوها بأنه ليس

University Of Sadat City

- ويعتبر الشذوذ الجنسي في حضارة الرأسمالية امرا عاديا وقد باحته كثير من الدول في تشريعاتها ، وتعتبر فضائح القساوسة في الكنائس وممارستهم الجنس مع الاطفال من اخر الصرعات التي تحدثت عنها الصحف وسعى في معالجتها بابا الفاتيكان (أنظر صلاح الخالدي - امريكا من الداخل– دار المنارة - جدة – ط . اولى - سنة 1985) .

[1]نفس المرجع ص 41 ، 167 .

[2]لسترثورو - ترجمة عزيز سباهي – مستقبل الرأسمالية - دار المدى للثقافة والنشر - دمشق - ط.اولى - سنة 1998- ص308 ، وغض الباحثون الغربيون الطرف عن الاسلام لسوء نية وعداوة متأصلة في نفوسهم لهذا الدين .

[3]ميخائيل نوفاك - روح الرأسمالية الديمقراطية - ترجمة غالي عودة - دار البشير– عمان - سنة 1989- ص51 .

هناك نظام يستطيع أن يفعل بشكل أفضل، حين يطرح موضوع تعظيم الأفضليات الشخصية الفردية ، وإن قوة الرأسمالية تكمن في قدرتها على تأمين الأفضليات الفردية المختلفة ، وهي كفؤة في تسخير قوى التنافس، التي لا تعرف الرحمة من أجل الثراء ، وإيصال الأرباح إلى أقصى الحدود، وقد استعمل النفعيون صورة المجتمع، كما لو كان مكونا من أفراد، أشبه ما يكونون بالذرة ، الأفراد أولا ثم المجتمع، وقد شوهدت هذه الصورة المجزأة والمفرطة في الفردية بدمجها في تصورات، جاء بها فيما بعد داروين وسبنسر[1] يتمتع الفرد من خلالها بحرية أكثر بكثير، من أي اقتصاد سياسي عرفته البشرية إلى يومنا الحاضر ، وقد عزا الكاتب الفرنسي (جوزيف دي ميستر) هذا التوجه إلى البروتستانتية السياسة، حين قال: (وبسبب هذا الانقسام العقلي العميق والمخيف ، وبسبب التجزئة اللانهائية في النظريات، فإننا نجد أن البروتستانتية السياسية قد دفعت نحو الفردية المطلقة).

في حين هاجم الكاتب الفرنسي (لامينيه) الفردية (كنظرية تعزز القوة والعصيان) و (القانون بدون واجبات)[2] وفي اعتقادي أن الفردية الرأسمالية قد استفادت من نظرية داروين، والتي يقول فيها إن البقاء للأصلح والأقوى ، وهذا ما عناه الرأسمالية من الفردية المطلقة، التي تفوز في النهاية نخبة قليلة، تستطيع السيطرةوالتحكم في زمام الأمور ، ثم استفادت هذه الفئة من (ميكافيللي) في قوله : (إن الغاية تبرر الوسيلة) وهذا يعني أن الرأسمالية ترى، أن من حق كل مالك التعامل بالربا أو الاحتكار، الذي يؤدي إلى إلحاق الضرر بالناس ، سواء كان بإخفاء السلعة في المستودعات

---

[1] المرجع السابق - ص239 .

[2] سيد قطب - معركة الاسلام والرأسمالية - الدار السعودية للنشر - ط.الرابعة - سنة 1969- ص46 .

- للاحتكار صلة بالملكية العامة وصلة بالعمل والاجور ، فقد يتحكم صاحب العمل في العمال فوق تحكمه في السوق والاستهلاك .

لحين انتهاء وجودها في السوق، وعرضها بعد ذلك بالسعر المرتفع الذي يراه المحتكر، أو بالتلاعب في جودتها، أو التخصص في صناعتها وعدم السماح للآخرين بالاتجار فيها، كما هو الشأن في عقود الامتياز[1] مما يوجد نقصا " مصطنعا" في بعض السلع، ويلحق ضررا بالفقراء والطبقة الوسطى كما أن في استطاعة الرأسماليين التحكم في طبقة العمال، بما يقدمون لهم من العمل بالشروط الرأسمالية، وهذا يعطي للرأسماليين فرصة للسيطرة على الحكومات والاقتصاد، من خلال القرارات الاستثمارية، التي يمكن ان تؤثر تأثيرا مباشرا، في اداء الاقتصاد بوظائفه ....لكون حقيقة المشكلة في النظام الرأسمالي، ان الرأسماليين لا يقبلون التخلي عن السلطة والحكم ، في نفس الوقت الذي يتمسكون فيه بالربح ، بغض النظر عن الوسائل التي توصلهم الى ذلك.

2)- فصل الدين عن الدولة : يتبين لنا مما ذكرناه آنفا ؛ أنه لا يمكن للنظام السياسي للرأسمالية الديمقراطية، أن يكون نظاما مسيحيا من حيث المبدأ ، كما لا يمكن أن يكون نظاما يجلس فيه الآثم على كرسي الاعتراف ، فما زالت هناك فجوة كبيرة قائمة بين كلام الله، وأنظمة التفكير الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، في المجتمعات الحديثة[2] وأنه لا يمكن بحال من الأحوال، أن نجمع بين تقلبات الرأسمالية المثيرة للفوضى والحقد والكراهية، والمتمثلة في نشر الإباحية وجعل الناس عبيدا لشهواتهم، وبين الحقائق الثابتة والمنطقية، التي يدعو إليها أتباع الديانات في شتى بقاع الأرض ، ولو قمنا بمراجعة سريعة لحوادث العنف في أمريكا نفسها،

---

[1] ميخائيل نوفاك - روح الرأسمالية الديمقراطية - ترجمة عالي عودة - دار البشير– عمان - سنة 1989- ص338 ، 354 .

[2] محمد قطب– مذاهب فكرية معاصرة - دار الشروق - بيروت – ط.اولى - سنة 1983-ص445.

- عرفت دائرة المعارف البريطانية العلمانية بانها :حركة اجتماعية تهدف الى صرف الناس عن الاهتمام بالأخرة، الى الاهتمام بالدنيا وحدها.

University Of Sadat City

لوجدنا كثيرا من الحقائق المؤيدة لما ذهبت إليه، ولذلك كان التباين شديدا بين الأخلاقية واللأخلاقية.

وكان شعار الرأسمالية الذي يؤمن لها رغد العيش والطمأنينة، وعدم الشعور بالخوف من الطبقة المستعبدة هو (أعط ما لقيصر لقيصر ، وأعط ما لله لله) وهو نفس المعنى في المقولة المشهورة، على لسان غير المؤمنين (الدين للديان والوطن للجميع) ، ولو رجعنا إلى ما تبنته الرأسمالية من المادية الجدلية، والقول بأن المادة هي أصل الكون ، فهي الخالق والمخلوق، وإلى ما ذهب إليه الفلاسفة من عزو ذلك إلى الطبيعة لعرفنا عمق الهوة بين الدين وبين الساسة من الرأسماليين ، بل لو رجعنا إلى الثورة الفرنسية والداروينية والميكافيللية ، والثورة الصناعية وبروتوكولات حكماء صهيون ، لوجدناها جميعا تدعو إلى فصل الدين عن الدولة، والعمل على إبعاد الأفكار الدينية عن معترك الحياة ، وإشاعة وتمويل كل ما من شأنه أن يبعد الناس عن التدين والدين ، وهذا هو لب الفكر العلماني[1]. وما سعى إليه فكرة العولمة[2] التي تقودها أمريكا ودول الغرب الرأسمالي، كمنفذ جديد إلى الرأسمالية لاستعباد البشر واستغلال الثروات، حيثما وجدت في هذا العالم ، وزيادة ثروة الأغنياء ، على حساب لقمة عيش الفقراء .

3)- الرغبة غير المحدودة والسعي في إشباعها بأية وسيلة[3] وتعتبر هذه الرغبة الجامحة في الاقتصاد الرأسمالي، أحد أهم عوامل المشكلة الاقتصادية، وهذا مأخوذ

---

[1]العولمة : هي ازاحة المعوقات الوطنية، امام التبادل التجاري، ليصبح العالم كله بمثابة قرية واحدة، مفتوحة لعوامل السوق ، اوهي فرض انقلاب شامل على القيم ،والزام الحكومات والشعوب بهذا الانقلاب، بقوة المال والاعلام والاتصالات والسلاح .

[2]الرغبة :هي الشعور بحرمان معين، ووعي بوسيلة القضاء على هذا الشعور، وسعي لتحقيق هذه الوسيلة .

[3]محمد الحاج الناصر– الاسلام وانتزاع الملك للمصلحة العامة– مطبعة فضالة - المغرب – سنة 1991- ص274 .

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

من مقولة مفادها (أن الإنسان قبل كل شيء هو كائن ذو رغبة) ولا يتجلى العقل والعقلانية فيما هو اجتماعي أو فردي، إلا بنمو الرغبات، وهي حاجات متنوعة وغير محدودة ، كلما حصل الإنسان على شيء منها، تطلع إلى ما لم يحصل عليه ، كل حسب مكانته الاجتماعية أو العلمية أو السياسية، ويزيد الطين بله ما يذهب إليه الاقتصاديون من القول: (بندرة الموارد الطبيعية) وإن كان البعض يرى: أن هذا مجردوهم ، لكونها (أي الندرة) نتاج لسوء استخدام الموارد من ناحية، أو قلة استخدام الموارد لعدم القدرة المادية والتقنية على استخراجها ، أو لكونها مستغلة من قبل الأقوياء المتسلطين، أو لجهل الإنسان بوجود هذه الموارد، وكونها متعددة ومتنوعة وباستطاعته أن يختار منها، ما يناسبه في كل عصر وزمان ، وهذه السمة في الرأسمالية تحقق للنفس رغباتها ، من حب الظهور والتميز، والطمع والجشع والحرص، الذي لا يقف عند حد .

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

المبحث الثالث

الإسلام ودوره في معالجة القضايا الاقتصادية

المطلب الأول: نظرة الإسلام إلى المال

وردت كلمة (مال) منفردة معرفة ومنكرة ومضافة، وجمعا مضافا إلى مخاطب أو إلى غائب، ثلاثا وثمانين مرة ، وفي جميع هذه الآيات، تضاف الأموال إلى البشر جماعة أو أفرادا ، إضافة لفظية أو معنوية تقديرية إن صح هذا المعنى[1]والمال عند العرب إما أن يكون موروثا أو مكتسبا أو كنزا مدفونا ، ويمكن أن يكون ذلك ذهبا أو فضة (أو نقودا) أو إبلا وغنما أو ضيعة ومشغلا[2] وهو بالجملة: شيء ينتفع به الإنسان ويحتاج إليه في قضاء حوائجه أو حوائج غيره، مما أجاز الله عز وجل إنفاقه فيه.

وعرفت مجلة الأحكام العدلية المال بأنه: ما يميل إليه طبع الانسان ، ويمكن ادخاره إلى وقت الحاجة، منقولا أو غير منقول ، ويقال على فلس وما قيمته فلس[3] ولما كانت علاقة الإنسان بالمال قديمة قدم الزمان والمكان ، كان لابد أن يوضح الشارع من خلال نصوصه، طبيعة ونوع العلاقة التي يعتبرها الشارع (وظيفة اجتماعية) يرتبط بها مصير المرء في الدنيا والآخرة، ومن المقرر عند العلماء المسلمين، أن الشريعة

---

[1]فقه اللغة ص42 .

[2]مجلة الاحكام العدلية مادة رقم 126 وانظر تفصيل ذلك في كتابنا التمويل الاسلامي ودور القطاع الخاص ص15 -17 .

[3]محمد الطاهر بن عاشور- مقاصد الشريعة الاسلامية - الشركة التونسية للنشر - سنة 1978- ص175 .

University Of Sadat City

قامت على جلب المصالح ودرء المفاسد، وإيجاد مجتمع متكافل متعاون، لما يسوده من دعائم الأمن الاقتصادي، والسياسي والاجتماعي والسلوكي، مع استقرار الفرد والجماعة نفسيا ومعاشيا ، بعيدا عن التوتر والقلق والاضطرابات النفسيةالتييشعر بها المرء في المجتمع الذي لا تسوده العدالة ، ولا يتحقق فيه الأمن، ولو حاولنا رسم صورة من خلال الآيات القرآنية، للأسس التابعة والشاملة، والتي من خلالها تتحقق المصلحة الفردية والجماعية، فإنه يكون لزاما علينا أن نذكر ما يلي :

1. بيان أن من طبيعة النفس حب المال، وحب جمعه وتكثيره : (وتحبون المال حبا" جما") (الفجر 20) – (وأنه لحب الخير لشديد) (العاديات 8) – (لا يسأم الإنسان من دعاء الخير) (فصلت 49) ، علما بأن المقصد الشرعي في الأموال كلهاخمسة أمور هي : رواجها ، وضوحها ، حفظها ، ثباتها والعدل فيه .

2. الاعتراف بوجود الفوارق في الغنى والفقر بين الناس (والله فضل بعضكم على بعض في الرزق) (النحل 7) فلا يمكن لأحد أن ينكر الفوارق الطبيعية بين البشر، وأنها لا تستقر على حال معينة ، وهذا بحد ذاته أساس من أسس السياسة الاقتصادية التي ذكرتها الآيات القرآنية، إذ لولا هذا التفاوت لما استطاع أحد أن يسخر آخر في خدمته ، أو لما تحققت خلافة الإنسان لله في الأرض، من أجل استعمارها كما في قوله تعالى : (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها) (هود 61) [1]

[1]محمد الحاج الناصر– الاسلام وانتزاع الملك للمصلحة العامة– مطبعة فضالة - المغرب – سنة 1991- ص 343.

- يقول محمد الحاج الناصر : ومناط اعتبار الارض معلما لتصرف الانسان وتصريفه كما اراده الله وشرعه هو حفظ اسباب الطمأنينة والانتفاع والحياة الكريمة العادلة للأجيال الانسانية المتعاقبة الى ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين .

3. التحذير من التكالب على الدنيا والافتتان بالمال (إنما أموالكم وأولادكم فتنة) وقوله تعالى: (وما أموالكم وأولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى) (سبأ 37)

4. النظرة الاجتماعية والتوازن بين المصالح الفردية والمصالح الجماعية، ونعني بالتوازن هنا: محاولة التقريب بين المستويات المالية للأفراد، ولا يمكن أن يكون ذلك بإزالة التفاوت ، الموجود بين الناس في الغنى والفقر ، كما لا يمكن أن يكون هذا التوازن مرتبطا بالدخل، وإنما هو كما يقول سيد قطب : (هو إيجاد مستوى معين بين أفراد المجتمع، في المعيشة لا في الدخل) انطلاقا من المبدأ الإسلامي الأساسي القائل : (الرجل وبلاؤه والرجل وحاجته)[1].

ولا شك في أن ما يجب على الأغنياء من زكاة لأموالهم، هو أحد أسس التوازن العادل بين زيادة الإنتاج المترتبة من استثمار الأموال وعدم اكتنازها، وبين زيادة الطلب على السلع المرتقب نتيجة زيادة دخول المستحقين للزكاة ، مما يساعد على الاستقرار الاقتصادي، وعلى القوة الشرائية لغالبية أفراد المجتمع المسلم في ظل توجه الجميع ، كل حسب طاقته ، لإنماء واستثمار ما بين يديه من المال، بغرض تطوير ونماء القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويدعم هذا ويؤازره تحريم الربا، الذي يحول دون اللجوء إليه من قبل أصحاب رؤوس الأموال، في حالة زاد دخل الفرد، أو حاول المنافسة بالعمل في السوق ، وهذا يحقق مبدأ آخر من مبادئ التوازن، وهو عدم تكدس الثروة في أيدي الأغنياء ولا تداول إلا فيما بينهم، كما قال تعالى : (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) (الحشر 7) وقد دل على ذلك تصرف واقعي ، من

[1] السلام العالمي والاسلام ص 144 .

تصرفات الرسول عليه الصلاة والسلام؛ حيث قسم فيء بني النضير كله بين المهاجرين الفقراء دون الأنصار – فيما عدا رجلين منهم –

كما أن المنقول عن سيدنا عمر رضي الله عنه أنه قال : لو استقبلت من أمري ما استدبرت، لأخذت من الأغنياء فضول أموالهم، فرددتها على الفقراء[1] مما يجعل هذا التصرف مبدأ من مبادئ الاقتصاد الإسلامي المتوازن . فأي نظام اقتصادي غير متوازن، يمكن أن يخلق تشكيله واسعة من الاحتياجات غير المشروعة ، ويزيد من حدة روح الاقتناء لدى الناس ، ويغرس فيهم الجشع والحسد ، فيصبحوا مصدرا أساسيا للظلم في توزيع الدخل والثروة[2] والأخطر من هذا كله هو فقدان الانتماء الديني والاعتقادي للمجتمعالذي يعيش فيه، وعدم الاستعداد للتضحية من أجله،فيما لو هاجمه الأعداء أو حاولوا نهب ثرواته وخيراته .

وأرجع محمد باقر الصدر معالجة الإسلام لقضية التوازن، الى حقيقتين أحداهما: كونية والأخرى: مذهبية أما الحقيقة الكونية: فهي تفاوت أفراد النوع البشري، في مختلف الخصائص والصفات النفسية والفكرية والجسدية، وأما **القاعدة المذهبية** للتوزيع فهي القائلة: بأن العمل هو أساس الملكية وما لها من حقوق[3].

5. تخويل الإنسان بالانتفاع والاستفادة من المال، وتصريف المنافع المخولة له تصريفا يفيده، في خاصة نفسه وعياله، ويفيد المجتمع الذي هو جزء منه ،

---

[1]محمد عمر- نحو نظام نقدي عادل – شبرا - ص68 .

[2]محمد باقر الصدر- اقتصادنا - دار التعارف - بيروت – سنة 1981- 2/624-625 بتصرف .

[3]محمد الحاج الناصر– الاسلام وانتزاع الملك للمصلحة العامة– مطبعة فضالة - المغرب – سنة 1991- ص341 ، ويصور هذا البند ما اطلق عليه الشارع في خطابه للإنسان اسم (الانفاق) والذي تكرر ذكره اربعا وسبعين مرة .

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

وعنصر من عناصره وأداة من أدواته[1] ولا يمكن أن يتحقق ذلك ، في ظل المادية والأنانية المفرطة للإنسان، الذي لا تحكمه ضوابط أخلاقية ونوازع فكرية، تضع له حدودا لا يجوز لها أن يتخطاها .

ولا شك في أن فكرة (الحلال والحرام) التي وردت بها النصوص القرآنية، وأحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام، قد لعبت دورا هاما في تحرير الإنسان، من الانفلات والفوضوية، النابعة من كثرة رغباته المدعومة بالإعلام، والمدفوع من النفس الأمارة بالسوء ، وحتى لا يظن ظان بأن فكرة الحلال والحرام، يمكن لكل مسلم أو عالم مسلم أن يجورها لمصالحه متى شاء فإن الشرع قد ربطها بالنص (القرآن أو السنة)، وبخاصة التحريم، فإن الاحتياط فيه أوجب ، حيث الأصل في الأمور الإباحة، إلا ما ورد فيه نص ، ولما قالت العرب في الجاهلية: (إن البيع مثل الربا)(البقرة 275) أجابهم الله عز وجل مسفها أحلامهم وآراءهم(وأحل الله البيع وحرم الربا) (البقرة 275) . ويعتبر الحديث الذي رواه الشيخان[2] (إن الحلال بين والحرام بين ، وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام .. الحديث) من الأحاديث التي قام عليها الإسلام، وربط له إجابة الدعوة في الدنيا، والنجاة من النار في الآخرة، وقد جاء في الحديث الذي رواه الإمام مسلم: بأن الرجل يطيل السفر، أشعث أغبر، يمد يديه إلى السماء ؛ يا رب يا رب ، ومطعمه حرام ، ومشربه حرام ، وملبسه حرام ، وغذي بالحرام، فأنى يستجاب له ؟[3]

---

[1] البخاري حديث رقم (52) ومسلم حديث رقم (1599) .
[2] مسلم حديث رقم (1015) .
[3] جامع العلوم والحكم 260/1 .

ومن هنا خاطب المصطفى عليه الصلاة والسلام سعد بن أبي وقاص ، وقال له : يا سعد أطب مطعمك، تكن مستجاب الدعوة[1].ولما كانت المعاملات المالية جزءا لا يتجزأ من حياة المسلم، فإن الشارع حرص على أن تبقى صورة المعاملات الإسلامية المالية، بعيدة كل البعد عما يدخلها في شباك الحرام ، فلم يقتصر النهي والتحريم على الربا والرشوة والاحتكار ، وإنما شمل الكسب الناتج عن القمار، والتدليس والغش والخيانة والنجش والتغرير، وبيع المسترسل وتلقي الركبان وبيع الحاضر للبادي ، حيث أعطت الشريعة لمن وقع في واحد من هذه البيوع ، حق الخيار في إمضاء العقد أو نقضه وهذا يدل على إن النية غير الصادقة (في نظر الشرع) لها دور كبير في صحة التعامل أو عدمه ، فالإمام البخاري عندما بدأ في كتاب البيوع، صدره بأبواب من الزهد والإيمان ، ليقول للناس: إن الأحكام تقوم على حسن العقيدة ، وان أداءها على وجهها الشرعي عبادة . مما يؤكد الوظيفة الاجتماعية للعقود المالية، بعيدا عن المصلحة الفردية المطلقة[2].

وقد أعلمنا الرسول عليه الصلاة والسلام، بأن الله طيب ولا يقبل الا طيبا ، وأن طلب الحلال فريضة بعد الفريضة ، وحدد لنا الشرع طرق الكسب الحلال، بالعمل والإرث والتجارة والهجرة والمخاطرة والزراعة والصناعة ، وما يحصل عليه الإنسان من غير مقابل ، وعن رضا من صاحب المال كالهبة والوصية[3] .

University Of Sadat City

[1]فؤاد عبد اللطيف السرطاوي – التمويل الاسلامي ودور القطاع الخاص – دار المسيرة - عمان - ط.اولى – سنة 1999 - ص 61– 62 .

[2]جامعة القدس المفتوحة – النظام الاقتصادي في الاسلام - مقرر رقم (5427)– ط.اولى – سنة 1999- ص134 .

[3] محمد الحاج الناصر– الاسلام وانتزاع الملك للمصلحة العامة – مطبعة فضالة - المغرب – سنة 1991- ص 95 بتصرف .

المطلب الثاني

معالجته للملكية الفردية

يعتبر مصطلح الملكية من المصطلحات الحديثة، التي أصبحت بديلا لمفهوم (الملك) الذي درج السابقون على استخدامه، في تأليفهم الفقهية، وذكروا له تعاريف تدل بمجموعها على ما يقصده الاقتصاديون من لفظ الملكية ، وقد اختلفت آراء العلماء المسلمين، في توصيف الملكية حيث اعتبرها البعض وظيفة اجتماعية ، واعتبرها البعض الآخر وظيفة شرعية، في حين ذهب فريق ثالث إلى أنه لا فرق بين الوظيفتين ، لكون التوظيف فيها من قبل الله عز وجل، لا من قبل الحكام ، وذلك انطلاقا من كون الإنسان في هذه الأرض، هو خليفة (أي وكيل) يقوم بمهمة (الأعمار)، وليس بمهمة السيطرة والدمار والتخريب، وأن المالك الحقيقي هو الله عز وجل، وهو الحاكم فيه بما يشاء، مما يصلح العباد والبلاد، ونسبة الملك إلى الإنسان في النصوص القرآنية، إنما كان على سبيل المجاز لا على سبيل الحقيقة.

وكان القصد منه توجيه المالك إلى الانتفاع بما يملك من مال، في الحدود التي رسمها الله تعالى ، ليكون كل فرد مسؤولا عما بين يديه من أموال الجماعة ، ويشبع بذلك الفطرة التي فطر الله عليها ، من غريزة حب التملك[1]وإذا كانت الرأسمالية قد اعتبرت الملكية الفردية حقا مشروعا ، بنت عليه اقتصادها ، فإن الشيوعية رأت الملكية الفردية قد صاحبها الظلم على مدار التاريخ، ولذلك لا بد من إلغائه، أناسين أو متناسين أن سبب الظلم لم يكن من ذات التملك، وإنما كان من الطبقة المالكة، التي تضع التشريعات والقوانين وتحكم بها ، ولا يمكن للمرء أن يضع تشريعا ضد نفسه،

[1]محمد قطب– شبهات حول الاسلام - مكتبة وهبة عابدين - القاهرة – ط.خامسة - سنة 1962-ص82.

او لا يحمي مصالحه ، بينما في الإسلام لا توجد طبقة يسري في عروقها دم الآلهة ، ولا يحق لأحد أن يشرع ، وإنما الشرع من عند الله الذي دعا إلى العدل والقسط في الموازين ، فالمالكون في نظر الإسلام، هم بشر يخضعون كبقية البشر، لقانون الهي عام، يسوي بين الجميع في الكرامة والحقوق والواجبات، ولا يمكن للإسلام أن يسيء الظن بأتباعه ، وهو يجد في تاريخه أمثال الأنصار، الذين اقتسموا مع إخوانهم المهاجرين، كل ما كانوا يملكون ، بل وأكثر من هذا ، فقد آثروهم على أنفسهم مع أن بهم خصاصة .

ومن هنا فإن فكرة الإسلام عن الفرد والجماعة، ترى أن الفرد كائن ذو صفتين في وقت واحد ، صفته كفرد مستقل، وصفته كعضو في جماعة، وأنه يستجيب أحيانا لهذه الصفة أو تلك بصورة بارزة ، ولكنه في النهاية مشتمل عليهما معا ومستجيب لهما معا[1] وهكذا نجد أن مشكلة الملكية الفردية، لا تقوم إلا في أذهان الذين لا يعرفون الإسلام ، أو الذين يعرفونه ثم يكتمون ما أنزل الله[2] وليس هناك شيء أدل على اهتمام الإسلام بالملكية الفردية ، من كونه عليه الصلاة والسلام حرم يوم حجة الوداع على كل مسلم، دم ومال وعرض أخيه المسلم ، وبين أن من قتل دون ماله فهو شهيد[3] وبقدر ما يظهر لك بأن المال عزيز على صاحبه، فإنه في نظر المسلم من السهل أن يقدمه بلا جزاء ولا شكور، حين يكون مقدما لوجه الله وفي سبيل الله .

فعن أنس بن مالك ، أن رجلا من تميم أتى رسول الله عليه الصلاة والسلام فقال : يا رسول الله إني ذو مال كثير، وذو أهل وعيال وحاضرة، فأخبرني كيف أصنع ؟

---

[1] سيد قطب - معركة الاسلام والرأسمالية - الدار السعودية للنشر - ط.الرابعة - سنة 1969- ص 44 .
[2] الحديث رواه البخاري في باب المظالم .
[3] الترغيب والترهيب 516/5 .

وكيف أنفق ؟ فقال رسول الله عليه الصلاة والسلام : تخرج الزكاة من مالك ، فإنها طهره تطهرك ، وتصل أقرباءك ، وتعرف حق المسكين والجار والسائل[1] ومثل هذا حديث سعد بن أبي وقاص ، حين أعلم الرسول عليه الصلاة والسلام أنه رجل ذو مال، وليس له إلا ابنة ترثه ، وطلب أن يوصي بثلثي ماله، فقال عليه الصلاة والسلام : لا ، فقال : فبالشطر (أي النصف) قال : لا ، قال : فبالثلث ، قال : الثلث والثلث كثير، إنك إن تذر ورثتك أغنياء، خيرا من أن تتركهم عالة يتكففون الناس، وقد كان الصحابة يتسابقون، في تقديم أفضل ما يملكون في سبيل الله ، مما يشعر أن التربية الروحية في الإسلام، لها دور كبير في كبح جماح النفس الأمارة بالسوء ، وان شعور الفرد بحق الجماعة عليه ، يتساوى مع شعوره بحقه على الجماعة إن احتاج إليها، وان لم يكن تصرفه هذا تلقائيا فإنه من حق ولي الأمر، أن يأخذ من أموال الأغنياء ، ما يكفي لسداد حاجة الدولة أو الجيش، أو المشاريع ذات المصلحة العامة، شريطة أن لا يكون في بيت مال المسلمين مال ، فتكون هذه القيود وهذا التهذيب من صنع الإسلام ، لإيجاد ملكية وشخصية مزدوجة ، فهي فردية لا جموح فيها، وجماعية لا تذيب الفرد فيها.

وهذا يعني أنه لا توجد في الإسلام طبقة أغنياء ، تتوارث الغنى إلى قيام الساعة، كما لا توجد طبقة فقراء محكوم بفقرها إلى قيام الساعة، وإنما المال والملكية في الإسلام تدل على أنها دائمة التنقل، من جيل إلى جيل، فقد يصبح الفقير غنيا ، وقد يمسي الغني فقيرا ، كما أن تداول الأموال إنما هو من أهم خصائص الاقتصاد

[1] رواه ابو داود في الاجارة ، واضاف العلماء الملح - انظر كتاب الاموال ص308 والسلام العالمي والاسلام ص 150 .

الناجح، فلا يجوز أن تبقى الأموال حكرا على عائلات أو أفراد بعينهم(كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم)(الحشر 7) .

ومما تجدر الإشارة إليه في موضوع الملكية، هو أن الإسلام لا يعالج نوعا واحدا من أنواع الملكية، وإنما يتطرق لأنواع الملكية، سواء كانت فردية (خاصة) أو عامة أو ملكية للدولة.

فالملكية الخاصة: هي الملكية التي يكون صاحبها فردا ، أو مجموعة من الأفراد على سبيل الاشتراك، وكل ما ذكرناه سابقا ينطبق على هذا النوع .

والملكية العامة: هي الملكية التي يكون صاحبها مجموع الأمة ، أو جماعة منها ، دون النظر لأشخاص أفرادها على التعيين، ويدخل فيها المرافق العامة، كالطرق والأنهار وأرض المراعي، وحق الشرب من السواقي والأنهار للبشر والدواب ، كما يدخل فيها المحميات الزراعية أو الحيوانية ، والوقف على اختلاف أنواعه إن كان عاما ، والفيء والأراضي الخراجية، كالتي أوقفها سيدنا عمر من أرض السواد بالعراق ، والأصل في هذه جميعا قوله عليه الصلاة والسلام (المسلمون شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار) [1]، وقوله عليه الصلاة والسلام (لا حمى الا لله والرسول) [2] وما ورد عن سيدنا عمر رضي الله عنه من قوله (المال مال الله والعباد عباد الله ، والله لولا ما أحمل عليه في سبيل الله، ما حميت من الأرض شبرا في شبر)[3] .

وأما ملكية الدولة: فهي الأموال التي تعود حقا لبيت مال المسلمين أو الدولة، (أي البنوك المركزية في وقتنا الحاضر) ويدخل فيها الزكاة والخراج والجزية والعشور،

---

[1] رواه البخاري في الحرث والمزارعة

[2] ابي عبيد – الاموال - ص310

[3] رواه البخاري في كتاب البيوع

وخمس الغنائم والتركات التي لا وارث لها ، وما يدخل في الملكية العامة لا يجوز لولي الأمر نقل ملكيته إلى الأفراد، ببيع أو هبة أو غير ذلك ، بينما ما يدخل في ملكية الدولة يجوز لولي الأمر التصرف فيه، وفقا لتقديراته المبنية على المصلحة العامة، وقد كان لهذا التنوع في أشكال الملكية ، الأثر الأكبر في ثبات الاقتصاد الإسلامي، وقدرته على مسايرة التطورات حسب الزمان والمكان .

المطلب الثالث

معالجته لقضية العمل والأجر

العمل هو كل جهد يبذله الإنسان، أو يبذل له مقابل أجر أو بدون مقابل، ويقصد به إنتاج أو ما يحقق غاية، لمجموع الناس أو لأفراد المجتمع، وهذا يجعل كل عمل يدوي أو فكري، داخلا ضمن مفهوم العمل في الإسلام ، والأجر كذلك يمكن أن يكون أجرا نقديا ماديا ، ويمكن أن يكون الأجر ثوابا من عند الله، كالتطوع في الجمعيات الخيرية أو فرق الإنقاذ عند حدوث الكوارث، أو ما شابه ذلك ، والإنسان المؤمن بهذا ، هو وحدة النشاط الاقتصادي الأولى والمحركة له ، فهو بقوة عقله وعمله ، يأتي في المرتبة الثانية بعد الطبيعة أو المادة، كعنصر من عناصر الإنتاج وقد أكدت الآيات القرآنية هذه الثوابت، وحددت صفات العمل المقبول الذي يطلبه الإسلام للنمو والرفاه الاقتصادي ، بقوله تعالى (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا" صالحا" ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) (الكهف 110).

وكذلك جاءت نصوص السنة النبوية ، تؤكد على قداسة العمل في نظر الإسلام، لما في ذلك من حفظ كرامة الإنسان ، بما يتناسب ووظيفته العامة (الخلافة عن الله

University Of Sadat City

في الأرض) وهذا يفرض أن يكون هذا العمل ، من أجل الأعمار والبناء، لا من أجل الظلم والاستبداد ، بقوله عليه الصلاة والسلام : ما أكل أحد طعاما" قط خيرا" من أن يأكل من عمل يده ، فإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده[1].

وقال (طلب كسب الحلال فريضة بعد الفريضة)[2] ولذلك أكد الفقهاء أن عمل كل مسلم التزاما هو فرض عين، بأن يكسب عيشه ليعول نفسه وأسرته ... لأنه ما لم يوف المسلم بهذا الالتزام ، فإنه لا يستطيع المحافظة على جسمه وعقله في حالة صحية وفعالة، بما يكفي لأدائه واجبات عبادته[3].

وذكر ابن خلدون: أن المفادات والمكتسبات كلها أو أكثرها ، إنما هي قيم الأعمال الإنسانية، وتبين مسمى الرزق بأنه المنتفع به وأضاف: أن وجوه المعاش على ما ذكره المحققون من أهل الأدب والحكمة ، كالحريري وغيره هي (إمارة وتجارة وفلاحة وصناعة)[4]. وقال سيدنا عمر بن الخطاب مخاطبا القراء (العلماء) : استتقوا الخيرات ، وابتغوا من فضل الله، ولا تكونوا عيالا على الناس، وقد كان أبو الدرداء رحمه الله يقول : من فقه الرجل المسلم، استصلاحه معيشته[5].

ومن هنا ذهب بعض العلماء كالغزالي إلى أنه يجب على ولي الأمر أن يوجد العمل للعامل ، وان يزوده بآلة العمل (فالإمام راع وهو مسؤول عن رعيته)[6] . وأن يوجهه إلى المهن التي يحتاج إليها المجتمع وتخدم المصلحة العامة .وعلى العامل أن

1اسماعيل محمد العجلوني - كشف الخفاء - مؤسسة الرسالة- بيروت – ط.ثالثة - سنة 1983- 59/2 .
2محمد شابرا – الاسلام والتحدي الاقتصادي - المعهد العالمي للفكر الاسلامي - عمان - ط. اولى - سنة 1996 - ص270
3 عبد الرحمن بن خلدون – المقدمة - دار الكتب العامية - بيروت – ط.اولى –سنة 1993- ص301 -302- .
4ابن عبد البر النمري– جامع بيان العلم وفضله - دار الكتب العلمية- بيروت –بلا - 15/2
5الحديث رواه البخاري في الوصايا والعتق والجمعة والنكاح والجنائز
6محمد عمر- نحو نظام نقدي عادل – شبرا - ص 47.

University Of Sadat City

يقوم بواجبه بكل أمانة وإخلاص، وفق أخلاقيات المهنة والأخلاق العامة التي تسود بين العامل ورب العمل ، وفي حالة وجود من لا يستطيع العمل من أصحاب العاهات الدائمةأو العجز المانع لكسبهم بعملهم ، فإن من واجب الجماعة الإسلامية وعلى رأسهم ولي الأمر مساعدة هؤلاء الناس على تلبية احتياجاتهم، من خلال موارد الزكاة والعشوروالصدقات والأوقاف والوصايا وما شابه ذلك، بروح من الأخوة الإسلامية، لا منة فيها ولا تفاخر، وهذا أمر تتولاه الدولة ضمن مؤسسات قائمة، وبإشراف مباشر من ولي الأمر .

المطلب الرابع

معالجته لموضوع الحاجة أو الرغبة

أننا نقف أمام قضية اقتصادية، لها أبعادها وتفريعاتها في الاقتصاد الرأسمالي، ألا وهي (رغبات وحاجات الإنسان غير المتناهية)، فكيف عالج الإسلام هذا المحور من محاور الثقافة الاقتصادية الغربية ؟

يمكن لنا أولا أن نبين بأن الإسلام وعد الذين آمنوا منا وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلنا وليمكنن لنا دينا الذي ارتضاه لنا (الإسلام) وليبدلننا من بعد خوفنا آمنا ، وان يحيينا حياة طيبة ، وأن يصلح بالنا ، مع أنه كفل لنا الرزق (وفي السماء رزقكم وما توعدون فورب السماء والأرض إنه لحق مثلما أنكم تنطقون) (الذاريات 51) ؛ وهم بهذه الأوصاف (خلفاء لله) يترتب لهم أن يعيشوا خير عيش ، فقد أجمع علماء المسلمين على أن تحقيق الرفاهية للناس، والتخفيف من متاعبهم هو الهدف الأساسي للشريعة الإسلامية ويعني هذا الرأي في

University Of Sadat City

الحقل الاقتصادي، ضرورة تحقيق الحياة الاقتصادية الطيبة بإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية لكافة أفراد المجتمع[1]، وأن تضمن الكرامة الإنسانية للفرد.

ولابد هنا من الإشارة إلى أن رغبات الإنسان واحتياجاته ، إنما تتولد من طبيعة المنطقة التي يعيش فيها ، والمهنة التي يمارسها ، وما يسود المجتمع من عادات وتقاليد وأعراف ، إضافة إلى ما تساهم به المعتقدات والثقافات، ومن هنا فإنه لا يمكن لنا أن ننظر إلى الرغبات على أنها معقولة ومطلقة بدون حدود، ومتروكة لتقدير الأفراد، وبخاصة إذا رجعنا إلى ميزان الحلال والحرام ، فالرغبة هنا تعمل ضمن مجموعة اجتماعية وثقافية واقتصادية ، بمعنى أن تحقيق رفاهية الفرد لا يمكن أن تكون على حساب أفراد آخرين ، لأن الأصل فيه أنه جزء من ذلك المجتمع الذي تحققت له رفاهة اقتصادية، وبخلاف ذلك فإن تلك الرفاهية تعتبر مفسدة لا مصلحة .

وهذا يسوقنا إلى أن نتساءل: كيف يمكن لنا أن نحدد الرغبات والاحتياجات للإنسان وفق إطار ديني ؟ والجواب : أن كلمة العلماء المسلمين منعقدة على أن جميع أحكام الشرع إنما قامت على جلب المصالح ودرء المفاسد.

وقد قسم العلماء المصالح إلى ثلاثة مصالح : **1- ضرورية 2- حاجيه 3- تكميلية، فالضرورية:** هي التي لابد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، وأما **الحاجية:** فهي المفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج، وأما **التكميلية أو التحسينية** فهي: الأخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب الأحوال المدنسات التي تأنفها العقول الراجحات[2].

---

[1]ابراهيم بن موسى اللخمي – الموافقات - دار المعرفة - بيروت – ط.ثالثة – سنة 1977 324/1- وما بعدها بتصرف ، وقد سماها العز بن عبد السلام بمصالح الواجبات ،ومصالح المندوبات ،ومصالح المباحات (قواعد الاحكام 9/1) .

[2]محمد عمر - نحو نظام نقدي عادل ص 48 بتصرف ،

ولا يسمح المجال هنا بالتطويل في بيان هذه الأقسام من حيث علاقتها بالاقتصاد، ولكن يكفي القول: بأنه لا يمكن لنا أن نقوم بصنع الخمر ، أو الذهاب إلى صالات الرقص ، ونعمل على تأمين كل ما نحتاج إليه، من وسائل الراحة والمتعة ، ونحن لا نجد الخبز ومتطلبات العيش الكريم ، وأعتقد أن الموازنة بين هذه الأمور، لن يكون صعبا وفق ما وصلت إليه التقنيات الحديثةوالعلوم الاجتماعية والنفسية والثقافية والاقتصادية والسياسية ، ولكي يتحقق للأمة مثل هذا التطور الشرعي ؛ لابد من التوظيف الكامل للموارد البشرية والموارد المادية ، كما لابد من الالتزام بالمعايير الشرعية في الإنتاج والاستهلاك، وبصورة تحقق العدالة ، وتضيق الفجوة الاقتصادية بين أفراد المجتمع المسلم ، ولا يعني هذا أن يعيش الجميع في درجة واحدة من الرفاهية، لأن ذلك مخالف لما أوردناه من كون الشارع فضل بعض الناس على بعض في الرزق ، ولكن يمكن تلبية الاحتياجات ضمن إطار العيش البسيط، وأن تتضمن وسائل الراحة أن لا تصل إلى حد الهدر والتكبر[1] أو الاسراف والتبذير ، أو التباهي وبطر الحق وكفران النعمة .

ويعتمد الإسلام في هذه الضوابط على الروح الإيمانية عند أفراد مجتمعه ، وعلى الرغبة الملحة في إرضاء الله عز وجل وإرضاء رسوله عليه الصلاة والسلام ، وهذا مما لا تجده في أي نظام اقتصادي آخر ،والحوادث التاريخية في زمن الرسول عليه الصلاة والسلام والخلافة الراشدة شاهدة في كثير من الجوانب على صحة ما نقول ، والإسلام حين يتحدث فإنه وإن كان الخطاب لمن آمن به، إلا أنه في حقيقة الأمر خطاب للإنسانية

University Of Sadat City

محمد شابرا – الاسلام والتحدي الاقتصادي - المعهد العالمي للفكر الاسلامي - عمان - ط. اولى - سنة 1996- ص269 .

[1]ابو الاعلى المودودي – الربا - ص6 ، وقد قام المؤلف بالرد على هذه الادعاءات في نفس الكتاب ص8-40 وانظر محمد عمر- نحو نظام نقدي عادل – شبرا - ص311-324.

جمعاء، باعتباره دينا للناس كافة ، فهو إذن يؤهل لإقتصاد عالمي، وليس لإقتصاد محصور في بعض المناطق أو بعض الدول .

وقد أظهرت الأزمة الاقتصادية العالمية عام (2009) للعالم بأسره، بأنه لابد من العدول عن النظام الاقتصادي الربوي، والعودة إلى النظام الاقتصادي في الإسلام ، والاستفادة من تشريعاته ونظمه في دول الغرب ، وذلك ما دعا إليه بابا الفاتيكان وغيرهمن كبار رجال الاقتصاد الغربي، فهل من مدكر ؟؟؟

إن هذه دعوة إلى رجال الاقتصاد الإسلامي، والحاكمين في دول الإسلام لبذل المزيد من أجل تطبيق شرع الله ونشره ، ورفع الظلم عن المظلومين ، وإقامة العدل في مجتمع تسوده شريعة الغاب، والله الموفق ....

نتائج البحث

اولا: ان علم الاقتصاد البرجوازي قد القى وما زال يلقي في روع الناس، ويرسخ في اذهانهم ان تحريم الربا شيء يتعلق بالعواطف اكثر مما يتعلق بالحقيقة ، بل لا علاقة له بالحقيقة والواقع اصلا، وان الربا شيء معقول من الناحية المنطقيةوامر نافع لا مندوحة عنه للانسانية،وانه لا يقبل أي اعتراض من الناحية الاقتصادية[1]. ومع ما قامت به الدول والحكوماتمن تدخل بين الحين والاخر، لتصحيح الاثار السلبية الناتجة عن الراسمالية، فان سحر هذا النظام ما زال يتعاظم يوما بعد يوم، خاصة بعد انهيار الاشتراكية والشيوعية، وانعدام أي نظام اخريستطيع ان يصارع الرأسمالية وينافسها فيما تنتجه من تكنولوجيا، ويتربع على عرش الاقتصاد العالمي بدلا منها.

ومع كل ما ابداه رجالات الاقتصاد الرأسمالي من تخوفات وتوقعات سلبية، فإن الازمة الاقتصادية العالمية كانت القشة التي قصمت ظهر البعير واوجدت عند الناس تساؤلا مفاده: كيف يمكن لنظام فردي، وغير عادلوغير واقعيان يدوم ، وهو يحمل في ثناياه التضخم والانحراف والضلالة وتدمير البيئة، ولا يخدم الا القلة القليلة من الاقطاعيين؟؟ .... فالانسان لا يمكن ان يكون هو الوسيلة الى هذا النظام، بل يجب ان يكون الانسان هو المحور والهدف والمقياس، وقد ادى اختلال هذه الموازينالى اختلال في الفكرة الرأسمالية ذاتها وذلك في سبعينات القرن الماضي، حيث تحققت مقولة السيد هيلموث سميث التي يقول فيها: لقد دخل الاقتصاد العالمي مرحلة من عدم الاستقرارغير العادي.....ولم يعد مساره المستقبلي مؤكدا على الاطلاق[2]. ومن المفرح حقا ان نجد في امريكا الاصوات ترتفع اكثر فاكثر محذرة من سياسة الانانية والانطواء

[1]محمد عمر - نحو نظام نقدي عادل – شبرا - ص27.
[2]اعلام الموقعين 3/13-17 بتصرف.

University Of Sadat City

على الذاتوجشع الكوادروعقلية الكازينو المهيمنة على البورصة، ومحذرة من الاستهلاك الظاهرمن قبل اقلية غنية، ومن الشعارات الجديدة في(وال ستريت)، شعارات الجشع التي لا ترتوي، لكونها تقوم على قاعدة اغتن، اقترض، انفق، تنعم[1]. في حين ان الطبقة العاملة تزداد فقرا، والدول الفقيرة يرتفع رقم مديونيتها للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

ثانيا: لقد كان للمؤتمر الاقتصادي الاول الذي عقد في مكة سنة 1976 وما تبعه من مؤتمرات وندواتحول دور الاقتصاد الاسلامي اللاربوي في خلافة الراسماليةواخضاع الاقتصاد الى نظام المشاركة بدلا من نظام الربالذي حرمه الاسلام، اضافة الى ما يتمتع به النظام الاقتصادي الاسلامي من شمولية وعالمية وفلسفة اجتماعية وفكرية واخلاقية، يمكن لها وحدها ان تقوم بدور الوسيط الناجح بين جميع النظم الاقتصادية السائدة في هذا العالم الذي جمعته التكنولوجيا في حزمة اقتصادية واحدة، وتعتبر تجربة الاقتصاد الاسلامي في عهود دولته المتعاقبة خير دليل على قدرة هذا الاقتصاد ومرونته في استنباط الاحكام (وبخاصة المعاملات) حيث يستطيع المجتهدون استنباط الاحكام المناسبة للزمان والمكان من الاصول والمبادئ الثابتة التي جاء بها القرانأو وردت بها السنة النبوية.

ثالثا: إن التباين الكبير بين الفكر الاقتصادي الرأسمالي الذي جعل من المادة والعلم الهين من دون الله، وبين العقائد الكبرى التي تتفق على قدر من الارث الاخلاقي،اضافة الى اوضاع اقتصادية وسياسية وطبية معقدة جداجلبتها التقنية الحديثة، لجدير به ان يدفعنا الى مراجعة جد ضرورية، حول كل ما يدور حولناوان

[1] اعلام الموقعين 3/13-17 بتصرف.

University Of Sadat City

نتساءل: ماذا يجب علينا ان نفعللنخرج من عنق الزجاجة؟ ... وهل يمكن لتكنولوجيا الجينات ان تخرج لنا انسانا قادرا على فعل المعجزاتدون الحاجة الى اخلاق او دينا و قوانين منظمة ورادعة؟... وكيف لنا ان نعيش سلاما بيئيا واجتماعيا واقتصاديا واعتقاديا من دون ضوابط قانونية او شرعية؟... صحيح ان الاقتصاد الرأسمالي استطاع ان يقصي الاشتراكية من الساحة الدولية، ولكن السؤال الملح، هل ما زال باستطاعة هذا النظام حل واحتواء جميع المشاكل الناتجة عنه؟... والواقع يقول لنا: ان ذلك مستحيل، حيث لا يمكن لأصحاب الامتيازاتان يتنازلوا عن هيمنتهم وترفهم الذي لا يعرف حدودا ولا يقيم للأخلاق وسلامة البيئة وزنا.

رابعا: إن الاحكام الشرعية كما ذكر كثير من العلماء المشهود لهم بالتقى والعلم، تقوم على المقاصد التي اشار اليها القرآن والسنة النبوية، فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يسقط حد القطع عن السارق عام المجاعة ويوقف العمل بسهم المؤلفة قلوبهم، ويكتب الى النار: ان لا يحمل امير جيش ولا سرية، ولا رجل من المسلمين حدا، وهو غاز حتى يقطع الدرب قافلا، لئلا تلحقه حمية الشيطان فيلحق بالكفار، ومن هذا القبيل ايضا، حكمه رضي الله عنه في قضية غلمان حاطب بن ابي بلتعة، حين سرقوا ناقة رجل من مزينة، فقدم بهم عمر فاقروا، فارسل الى عبدالرحمن بن حاطب، فجاء فقال له : ان غلمان حاطب سرقوا ناقة رجل من مزينة فاقروا بذلك، فقال عمر : يا كثير بن الصلت : اذهب فاقطع ايديهم، فلما ولى بهم ردهم عمر، ثم قال: اما والله لولا اني اعلم انكم تستعملونهم وتجيعونهم حتى ان احدهم لو اكل ما حرم الله عليه حل له لقطعت ايديهم، وايم الله اذ لم افعل لأغرمنك غرامة توجعك،ثم قال: يا مزني : بكم

اريدت منك ناقتك؟.. قال: بأربعمائة، قال عمر : اذهب فأعطه ثمانمائة [1]. وقال ابن قيم الجوزية : هذا فصل عظيم النفع جدا، وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة، اوجب من الحرج والمشقة، وتكليف مالا سبيل اليه، مما يعلم ان الشريعة الباهرةالتي في اعلى رتب المصالح لا تأتي به، لان الشريعة مبناها واساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها ، ورحمة كلها ، ومصالح كلها ، وحكمة كلها.

خامسا: ان التوازن الذي يقوم عليه الاقتصاد الاسلامي، بين الملكية الفردية من ناحية وبين الملكية العامة او ملكية الدولة من ناحية اخرى، لهو من المسوغات التي تحمل الباحث المنصف على القول بان اصلح الانظمة لخلافة النظام الرأسمالي واحتلال مركز الصدارةلإخراج الناس من اوحال ومستنقعات الرأسمالية ؛ هو النظام الاسلامي الذي لا يعرف الطبقية ولا البرجوازية ، ولا يقر الظلم والغش والاحتكار، ولا اكل اموال الناس بالباطل . وتلك هي عوامل العدل والمساواة والتوزيع العادل للثروة بين ابناء البشرية جميعا.

سادسا: ان ازمة الاقتصاد العالمية، دقت ناقوس الخطر، لأولئك الذين اخذتهم العزة بالإثم، لما وصلوا اليه من العمرانوالتكنولوجيا والتقنيات الباهرة مع فراغ قاتل، وابتعاد شديد عن القيم والاخلاق، ليكون لسان حال الواقع ماثلا لعلماء المسلمين :ان الفرصة الان مواتية لتتربعوا على عرش الانسانية من جديد، بما تقدموه من النماذج الرائعة في الاقتصادالسياسي والاجتماعي والسوقي، ولا يعني تخلفكم عن ركب الحضارة الماديةعدم قدرتكم على الاخذ بزمام الامور ، والفرصة لا شك بانها مواتية خاصة وان

[1] اعلام الموقعين 11/3

رجال الاقتصاد الرأسمالي وزعماءه السياسيين والروحيين قد اعترفوا للاقتصاد الاسلامي بانه الترياق، الذي يمكن ان ينقذ الانسانية من محنتها، ويضيء لها طريق السعادة والعدالة والمساواة، وهذا يحتاج الى مزيد من الجهد السياسي والعلمي والدعويمن قبل ساسة المسلمين وعلمائهم، فهل الى ذلك من سبيل؟ ... انها الايام القادمة شاهدة لنا او علينا.

قائمة المراجع

- ابراهيم بن موسى اللخمي – الموافقات - دار المعرفة - بيروت – ط.ثالثة – سنة 1977.
- ابو الاعلى المودودي - الربا - ترجمة محمد عاصم – دار الفكر – بيروت - بلا .
- ابن عبد البر النمري– جامع بيان العلم وفضله - دار الكتب العلمية- بيروت –بلا .
- احمد حسن الزيات ورفاقه – المعجم الوسيط - المكتبة الاسلامية – بيروت – بلا.
- اسماعيل محمد العجلوني - كشف الخفاء - مؤسسة الرسالة- بيروت – ط.ثالثة - سنة 1983.
- القاسم بن سلام – الاموال– دار الكتب العلمية- بيروت – ط.اولى – سنة 1986.
- جامعة القدس المفتوحة – النظام الاقتصادي في الاسلام - مقرر رقم (5427)– ط.اولى – سنة 1999.
- جريدي ميتز وديفد شندر- تعريب د.محمد رياض الابرش- ما وراء الرأسمالية - مكتبة العبيكان– ط.اولى - سنة 2004.
- د.رفعت السيد العوضي - في الاقتصاد الاسلامي - رئاسة المحاكم الشرعية – قطر – ط1 - سنة1990 - كتاب الامة رقم 24 .
- سمير الهضيبي- تأملات حول الحل الاسلامي والمشكلة الاقتصادية – الزهراء للاعلام العربي – ط 1 - سنة 1987 .
- سيد قطب - معركة الاسلام والرأسمالية - الدار السعودية للنشر - ط.الرابعة - سنة 1969.
- صلاح الخالدي - امريكا من الداخل– دار المنارة - جدة - ط . اولى - سنة 1985.
- عباس العقاد– الديمقراطية في الاسلام - وزارة الثقافة - مطبعة السفير - عمان - سنة 2015.
- عبد الرحمن بن خلدون – المقدمة - دار الكتب العامية - بيروت – ط.اولى –سنة 1993.
- عبد العزيز البدري - حكم الاشتراكية في الاسلام - المكتبة العلمية - المدينة المنورة – ط.رابعة - سنة 1977.
- د.عبد العزيز فهمي هيكل– مدخل الى الاقتصاد الاسلامي - دار النهضة العربية – بيروت.

University Of Sadat City

- عبد العظيم المنذري - الترغيب والترهيب– دار احياء التراث العربي – بيروت – ط.ثالثة – سنة 1968 .
- عز الدين بن عبد السلام - قواعد الاحكام - دار الجيل– ط.ثانية - سنة 1980.
- فؤاد عبد اللطيف السرطاوي – التمويل الاسلامي ودور القطاع الخاص - دار المسيرة - عمان - ط.اولى – سنة 1999.
- لسترثورو - ترجمة عزيز سباهي – مستقبل الرأسمالية - دار المدى للثقافة والنشر - دمشق - ط.اولى - سنة 1998.
- مالك بن نبي – الظاهرة القرآنية - ترجمة عبد الصبور شاهين – دار الفكر – بيروت – بلا .
- د/ محمد احمد صقر – الاقتصاد الاسلامي مفاهيم ومرتكزات - دار النهضة العربية - القاهرة - ط1 - سنة 1978.
- محمد الحاج الناصر– الاسلام وانتزاع الملك للمصلحة العامة– مطبعة فضالة - المغرب – سنة 1991.
- محمد الحسني– الاسلام الممتحن- المختار الاسلامي - القاهرة– ط.اولى - سنة 1977.
- محمد الطاهر بن عاشور- مقاصد الشريعة الاسلامية - الشركة التونسية للنشر - سنة 1978.
- محمد باقر الصدر- اقتصادنا - دار التعارف -بيروت – سنة 1981 .
- محمد شابرا – الاسلام والتحدي الاقتصادي - المعهد العالمي للفكر الاسلامي - عمان - ط. اولى - سنة 1996.
- محمد صقر ورفيقه– دور الاقتصاد الاسلامي في احداث نهضة معاصرة - جمعية الدراسات والبحوث الاسلامية - عمان - ط2 - سنة 1986.
- محمد قطب– شبهات حول الاسلام - مكتبة وهبة عابدين - القاهرة – ط.خامسة - سنة 1962.
- محمد قطب– مذاهب فكرية معاصرة - دار الشروق - بيروت – ط.اولى - سنة 1983.
- ميخائيل نوفاك - روح الرأسمالية الديمقراطية - ترجمة غالي عودة - دار البشير– عمان - سنة 1989.
- هانس كينغ - تعريب جوزيف معلوف ورفيقه – مشروع اخلاقي عالمي - دار صادر للطباعة – لبنان - ط.اولى - سنة 1998.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات